المقالات: ١٢

قدرة اللّٰه

علی خلاف معلومه

رستم مهدی

١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد؛

إن الواقف على كتب الملحدين، لا يملك نفسه عن الضحك أمام ما سردوا فيها من الشبهات والاعتراضات التالفة. وأكثر من يربأ نفسه بها ريتشرد دوكنز (Richard Dawkins) صاحب أضحوكات فكرية. ولقد ذكر شبهة ومر عليها مرور البرق لعجزه عن برهنتها علميا، ومفادها: وجود تنافٍ بين علم الله الشامل، وقدرته الشاملة. ولقد قال ما مضمونه: «لقد اكتشف المناطقة التناقض بين العلم بكل شيء والقدرة على كل شيء، وقالوا بامتناع اجتماعهما؛ فإذا علم الله كل شيء، لقد علم ما سيكون على مر التاريخ بقدرته. ويؤدي هذا إلى عجزه عن تغيير ما علمه، وهذا يعني أنه لا يقدر على كل شيء»[١].

ولم يذكر دوكنز أسماء هؤلاء المناطقة الذين «اكتشفوا» هذا الهراء، بل وجد بغيته عند كارن أونس (Karen Owens)، التي لم أجد عنها معلومة سوى أنها ممثلة. ولا غرابة في أن يحتج دوكنز صاحب كتاب مسرحي بشعر ممثلة. والغريب هو عدّ من يرحب بمثل هذه الأفكار الساقطة غير العلمية نفسه من أفراد مكافحي الخرافات، وأن يُعد صاحب تلك الكلمات الرخيصة عبقريا، من رواد مكافحة الخرافات.

فهذه المقالة في الرد على تلك الشبهة، وهي تهدف إلى شيئين: إلى دحض تلك الشبهة، وإلى بيان المسألة للمؤمنين. فلذا لن أكتفي فيها بالأدلة العقلية فحسب، بل أذكر الأدلة النقلية أيضا. وما كان فيها من الأدلة العقلية، فهو لكلا الفريقين، الملحدين والمؤمنين. وما كان فيها من النقل فهو للمؤمنين على الخصوص. ولا قوة إلا بالله.

---

(١) Richard Dawkins, «The God Delusion», (٧٨). Bantam Press: ٢٠٠٦.

هل العلم يؤثر في القدرة؟ وبعبارة أخرى: هل يوجد بين العلم والقدرة على خلافه[٢] تنافٍ؟

قبل كل شيء يجب أن نقف على هذه النقطة: علاقة العلم بالقدرة عموما، أي بغض النظر عن جهة نسبتهما: أهما علم الله وقدرته أم علم غيره وقدرته؛ لأن النسبة فرع، وتصور الفرع تصورا صحيحا، يتوقف على تصور الأصل تصورا صحيحا. فلننظر: هل يوجد تنافٍ بين العلم والقدرة على خلافه أم لا؟ وهل يؤثر العلم السابق في القدرة؟

الجواب وبالله التوفيق: إن القول بوجود التنافي بين العلم والقدرة على خلافه، فاسد لوجهين:

الأول: إن هذا القول يقتضي الجبر. والواقع خلافه؛ فعلم الإنسان بأنه سيشرب ماء بعد خمس دقائق مثلا، لا يجبره على شرب الماء. وهذا أمر متفق عليه بين الأحياء العقلاء. فالكل يحس قدرته على ترك ما علم من نفسه أنه سيقوم بفعله.

ومن المعلوم أنه لا يعتذر أي قاتل أثناء محاكمته قائلا: إن الذي أجبرني على القتل، هو علمي قبله بأني سأقتل. وكذا الأستاذ لا يدخل الصف لأن الطلبة علموا أنه سيدخل، أو علم هو نفسه أنه سيدخل، ولا يشعر أحد في نفسه هذا الجبر، أنه يفعل شيئا ما لأن غيره علم أنه سيفعله، أو علم هو نفسه أنه سيفعله.

وكذا من المعلوم الذي لا يخالفه صاحب عقل، هو أن من علم وتيقن بأنه سيقوم بأمر ما، يعرف ويتيقن بأنه يقدر على القيام بخلافه، وكذا من يعلم ويتيقن بأنه لن يفعل كذا، علم وتيقن بأنه قادر على فعله. فإذا علم امرء من نفسه أنه سيشرب بعد الغداء قهوة، يعلم أنه قادر على ترك الشرب، وكذا عكسه.

ثم إذا كان الأمر كما يدعون، لما صح مدح حسن، ولا ذم قبيح؛ إذ لا مدح ولا ذم فيما يصدر عن إجبار. وفيه –أي في القول بعدم صحة مدح حسن ذم قبيح– خلاف المجمع عليه بين العقلاء.

---

[٢] أي خلاف العلم.

والثاني: إن دعوى التمانع والتنافي بين العلم والقدرة على خلافه يعارضه وجود الأجناس. وبيانه أن من علم أنه سيصنع من الطين مكعبا، وصنع، لا يجوز الاستدلال به على عجزه عن صنع المثلث؛ لأن صنع المكعب من الطين من جنس صنع المثلث. والقدرة على جنس الشيء كالقدرة على الشيء نفسه.

ولنتخيل أن رجلا رسم مصباح سيارة على الورقة، وهذا المصباح المرسوم من جنس المصابيح التي صنعها مصنع شركة «مرسيدس» للسيارات، إلا أن مصنع «مرسيدس» لم يصنع هذا المصباح بهذا التصميم الموجود في الرسم. ويعلم العمال أنهم لن يصنعوا ذلك المصباح بهذا التصميم في المستقبل. فهل يستطيع صاحب الرسم أن يقول: إن مصنع «مرسيدس» لا يقدر على صنع ذلك المصباح، والدليل على عجزه أنه لم يصنعه؟ كلا؛ لأن صُنع المصنع مصابيح من جنسه يكفي لإثبات قدرته على صنع مثله. فبناء على ذلك نقول: إن الحكم بالقدرة على أمر ما، لا يتوقف على إيجاده بعينه، بل يكفي إيجاد أمر من جنسه للحكم بالقدرة عليه.

وإذا جعلنا معيار القدرة على شيء ما، إيجاده فعلا، لوجب أن يقال: إن المصانع كلها عاجزة عن صنع ما لم تصنعه حتى الآن، بل إن الناس كلهم عاجزون عن فعل ما لم يفعلوه حتى الآن. وهذا ما لا يدعيه عاقل، لمخالفته العقل، والحس.

هل الله عاجز عن خلاف ما علمه؟

وإذا علمنا الحكم في الأصل، جاز لنا أن ننتقل إلى الفرع، ونسأل: هل الله تعالى عاجز عن خلاف ما علمه؟

والجواب: إن الله تعالى لا يعجز عن خلاف علمه. وهذا يظهر بوضوح إذا تحكمنا في المسألة إلى الوجهين الذيْن ذكرتهما قبل قليل. **أما الوجه الأول** فنقول: لو كان علم الله السابق يمنع قدرته على خلافه، لشعر العباد بالإجبار. والمحسوس خلافه؛ إذ العباد كلهم يحسون قدرتهم عند اختيارهم أمرا ما، ولا يشعرون بالإجبار أبدا. ولقد عالج متكلمو الإسلام هذا الموضوع تحت

عنوان: «صلاحية الاستطاعة للضدين». ونصوا على أن القدرة البشرية تصلح للضدين، للطاعة والمعصية، وهو رأي المتكلم الأكبر، فقيه الملة الأعظم أبي حنيفة[٣] وأصحابه، بل رأي غيرهم في التحقيق؛ إذ هذا أمر بديهي لا يرده سليم الحاسة.

ثم يجب أن يعلم أن الحوادث لا تحدث في هيئة معينة بسبب علم الله حدوثها على تلك الهيئة، بل الله علم حدوثها على هيئة معينة بسبب كونها ستحدث على تلك الهيئة، وهذا الأمر ليس أجنبيا عن أهل الإسلام حتى يُستلزموا بتلك الشبهات الهالكة، ولقد قال الإمام المتكلم المشهور أبو المعالي الجويني: «وليس امتناع المعلوم للعلم بأنه لا يقع، ولكن إذا كان لا يقع مع إمكانه في نفسه، فالعلم يتعلق به على ما هو عليه. وتعلق العلم بالمعلوم لا يغيره ولا يوجبه، بل يتبعه في النفي والإثبات»[٤].

وأما الوجه الثاني فنقول: إن علم الله في الأزل بأن محمدا سيعيش خمسين عاما، لا يصح أن يستدل به على عجزه عن إحيائه أربعين عاما؛ لأنه قد أحيا غيره أربعين عاما، فإذا أحيا غيره أربعين عاما ثبتت قدرته على الإحياء أربعين عاما. لأن إحياء المرء أربعين عاما، من جنس إحيائه خمسين عاما. فتبين بكلا الوجهين عدم التنافي بين علم الله وقدرته على خلاف معلومه.

الأدلة النقلية على ما نقول[٥].

وهذا الذي بيناه من جهة العقل، يكفي لإبطال تلك الشبهة وإزهاقها، ويدل عليه النقل أيضا. فكيف يسنح لخاطر أي ملحد أن يلزم من يؤمن بتلك النصوص، ويكيف إيمانه حسب

---

[٣] الماتريدي، «كتاب التوحيد»، (٣٤٩). طبعة دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية: (١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م). التحقيق: بكر طوبال أغلي، ومحمد آروتشي.

[٤] الجويني، «البرهان في أصول الفقه»، (١/ ١٠٥). طبعة قطر، الطبعة الأولى: (١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م). التحقيق: عبد العظيم الديب.

[٥] لا أذكرها إلزاما للملحدين، فإنهم لا يؤمنون بها، بل أذكرها للمؤمنين كما وعدت في صدر المقالة.

مضمونها؟ ولقد أخبر الله تعالى أنه قادر على خلاف علمه حيث قال: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ مَا نَعِدُهُمۡ لَقَٰدِرُونَ ۝٩٥﴾ [المؤمنون: ٩٥]. والله تعالى لم يُرِ نبيه ما وعد الكفار من العذاب، وكان يعلم أنه لن يريه هذا في الدنيا. ومع هذا قال إنه لقادر عليه، فتبين أن علمه لما يحدث لا يعجزه عن عكسه.

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ۝١١٨﴾ [هود: ١١٨]، وقال أيضا: ﴿وَلَئِن شِئۡنَا لَنَذۡهَبَنَّ بِٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيۡنَا وَكِيلًا۝٨٦﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقال أيضا: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَمَسَخۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمۡ فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مُضِيّٗا وَلَا يَرۡجِعُونَ۝٦٧﴾ [يس: ٨٦]. فأخبر في هذه الآيات أنه لو شاء لجعل الناس أمة واحدة، وليذهبن بالذي أوحى إلى نبيه، ولمسخ الكفار على مكانتهم. ولكن علم أنه لن يفعلها، ومع هذا بين أنه قادر عليها.

وكذا قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فأشار بهذه الآية إلى أن خلاف علمه ممكن في ذاته، وبيانه أنه قال إنه كلف كل نفس بما في وسعها، ولقد كلف الكفار بالإيمان، مع علمه أنهم لن يؤمنوا. فتبين أن خلاف علمه –يعني إيمانهم– مما هو في وسعهم، وإلا لما كلفهم به.

ثم كفرهم ليس لأن إيمانهم غير ممكن لعلم الله السابق أنهم لن يؤمنوا، بل هو لاختيارهم إياه. وإلا، كان تكليفهم بالإيمان تكليف ما لا يطاق، وهذا خلاف الآية، وخلاف الأمة كما قال الإمام الفقيه الأصولي أبو بكر الجصاص في تفسيره الآية المذكورة.[٦] وفي هذا يقول الإمام المتكلم الفقيه أبو منصور الماتريدي: «فإذا سئلنا عن التكليف، أيكون فيما لا يطاق؟ فجوابنا أنه فيما مُنعنا عنه[٧]

[٦] الجصاص، «أحكام القرآن»، (٢/٢٧٧). طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى: (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م). التحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

[٧] أي فيما مُنعنا عنه من جهة الطاقة، كما قال: «إن تكليف من مُنع عن الطاقة فاسد». [انظر: «كتاب التوحيد»، (٣٥٢).

فلا، وفيما لم نُمنع، وضيعنا شغلنا بغيرٍ فبلى. ثم الكافر بما أعطي من القوة والاستطاعة شغل نفسه بغيرٍ، وضيع ما أعطي من القوة، فإذا ضيع ما أعطي من القوة لم يكن تكليف ما لا يطاق»[8].

وما لم يكن مما لا يطاق، كان مما يطاق، وكان في وسع العبد، وما كان كذلك كان ممكنا، وإن علِم الله خلافه، وحصل أن خلاف علمه ممكن. وما كان ممكنا تعلقت قدرته به، وكان قادرا عليه.

ثم إن القول بوجود التنافي بين علم الله وقدرته على خلافه يقتضي نفي الممكنات كلها، وفيه معاداة العقل، والحس. وبيانه أن الممكن يصح وجوده وعدمه على البدل، فالممكنات كلها إما موجودة وإما معدومة. فما كان منها موجودا، قد علم الله وجوده، فإذا كان معلوم الله لا يمكن عكسه، كان وجود ذلك الممكن واجبا لا ممكنا. وكذا ما كان منها معدوما قد علم الله عدمه، فإذا كان معلوم الله لا يمكن عكسه، كان عدم ذلك الممكن واجبا لا ممكنا. ويؤدي هذا إلى نفي الممكنات. وهذا خلاف المجمع عليه بين العقلاء.

وبما ذكرنا تبين أن تلك الشبهة هالكة، لا تستقيم مع القوانين العقلية والحس، ولا يصح إلزام المسلمين بها؛ لما ذكرته من الوجهين العقليَيْن البديهيَيْن عند عامة العقلاء، والأدلة النقلية التي يؤمن بها المؤمنون، ويكيفون إيمانهم حسب مقتضاها. والحمد لله رب العالمين.

رستم مهدي، ٢٨ شعبان ١٤٤١.

---

[8] الماتريدي، «تأويلات القرآن»، (٢/ ٢٢٨). طبعة دار الميزان، إسطنبول، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م). التحقيق: مجموعة من المحققين بمراجعة بكر طوبال أوغلي.